

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تنوير أوسع لهويّة الأمر المولويّ والإرشاديّ

1. حتّى الآن قد حقّقنا جوهره المولوية و الإرشادية تماماً و تحدّثنا بأنّ المعايير التي قد طرحها الأعلام - كالمحقّقين الهمداني و النائينيّ و الخوئيّ - تُعاني إشكالاتٍ رئيسيّة، فتخطّياً عنها قد تبنّينا طريقاً أخرى لتفكيك المولوية عن الإرشادية و هو أنّ الشّارع لو "أعمل مولويّته" بما هو مولى لأصبح الأمر الشرعيّ مولويّاً تماماً رغم أنّ متعلّقه - العمل - من لون المستقلات العقلية، فإنّ مجرد اندارج عمل ضمن المستقلات العقلية لا يحصر الأمر في الإرشادية فحسب - كما زعمه المحقّق النائينيّ - إذ ربما المولى قد أعمل مولويّته هناك أيضاً و رتب الثواب و العقاب عليه:

- نظير الكذب الذي قد استقلّ العقل في قبحه.

- و نظير الاحتياط الذي قد استقلّ العقل في حسنه.

- و نظير الإطاعة التي قد انفرد العقل على حسنه.

• و أما لو شككنا في مولوية الأمر و إرشاديّته، فوفقاً لقاعدة «الظنّ يلحق الشّيء بالأعم الأغلب» سيُحمل المشكوك على المولوية الغالبة، و هذا هو الأصل الأوليّ في الأوامر، بينما المحقّق الخوئيّ قد ادّعى الأصل الأوليّ من دون أن يستند إلى هذه القاعدة - لأنّه ناكراً لأساس القاعدة - فكيف يدّعي بأنّ الأصل الأوليّ هي المولويّة بينما الإرشادية و المولوية مُحايدان في أيّ أمر شرعيّ تماماً، إلاّ إذا خضع بأنّ أغلب استعمالات المولى هي من نمط المولويّة - و هي عين قاعدة الظنّ التي قد تقبّلها المشهور كصاحب الجواهر -

تنظيم المولويّة و الإرشاديّة وفقاً لمختلف المباني الأصوليّة

لقد انتهج المحقّق الآخوند بأنّ الصيغة - افعّل - قد وضعت للطلب الإنشائيّ و انتهج الآخرون أنّها وضعت للنسبة - سيّان الإرساليّة أم الطلبيّة أم الإيقاعيّة أم التكوينيّة أم البعئيّة أم... - و حيث إنّ الأصوليين بأسرهم قد أدخلوا الطلب في معنى الصيغة - سواء اعتبروه من اللوازم أم المصاديق - فبالتّالي سيَلزمهم أن يُقرّوا بأنّ الطلب الإنشائيّ متوقّف أيضاً في الإرشاديّة و المولويّة تماماً، كما أنّا نعتقد بأنّ الصيغة تُعدّ مصداقاً للطلب و لكن حيث قد اتّجهنا اتّجاه المحقّق الرّشتيّ و الحائريّ - بأنّ الإنشائيّات هي حكايات عن الحقائق الموجودة في النفس أو عن النسبة الواقعة خارجاً - فبالتّالي سيُصبح الأمر الشرعيّ - سواء الإرشاديّ و المولويّ - حاكياً و علامة عن الطلب الحقيقيّ أو التهديد أو المصلحة في العمل أو التّعجيز أو ... من الحقائق.

فعلى ضوء الحكاية و العلاميّة، لو أمر المولى:

1. بعبادة تعبديّة بحتة لأصبح الأمر مولويّاً و حاكياً عن إرادته و بالتّالي قد أعمل المولى مولويّته ههنا تماماً.

2. أو بعمل إرشادي يُدركه العقل المستقل أيضاً:

– فلو أعمل المولى مولويته أيضاً على ذاك العمل الإرشادي – ليحكى عن إرادته الحقيقية – لأصبح مولوياً بالكامل – رغم إدراك العقل الملاك –

– و لو لم يُشرب مولويته على العمل الإرشادي لظلّ العمل إرشادياً بحتاً – نظير إخبار الطبيب –

فبالنّالَى إنَّ حكاية الأوامر – والعلاميّة – قد صدرت من المولى:

1. إمّا لتُخبرنا عن إرادته لتحقيق العمل – نظير الطلب الحقيقي – فيصبح الأمر مولوياً.

2. و إمّا لتُنْبِأ عن وجود الملاكات الواقعيّة في ذات العمل – لا عن إرادة نفسه – فيصبح الأمر إرشادياً بحتاً – رغم أنّ طلبه بالصيغة يعدّ صورياً –

و النّاتج أنّ كلا الأمرين – المولويّ و الإرشاديّ – يَتَمَتَّعان بعنصر «الطلب» – وفقاً لتصريح المحقّق الهمدانيّ السّالف – إلا أنّ الصيغة تُعدّ مصداقاً حاكياً عن الطلب – لا أنّ الصيغة قد وضعت للطلب زعماً للمشهور و لا من لوازمها الطلب زعماً للعراقيّ – فإنّ هناك تمايزاً جليّاً ما بين «اضرب» و بين «أطلب منك الضرب» – وفقاً لتصريح المحقّق الخمينيّ – .

فلو حكّت الصيغة عن إرادته التّشريعيّة لأصبحت مولويّة – حتّى لو استقلّ العقل في إدراكها – و لو حكّت عن الواقع – بلا إعمال للمولويّة – لأصبحت إرشاديّة.

ثمرات الفوارق ما بين الإرشادية و المولوية

و عقيب ما استكشفتنا هويّة المولويّة و الإرشادية ذاتياً، سنَتحرّى الآن تَبَعَاتِهما فإنّ الآثار كالنّالِي:

1. لو أدرج المولى مولويته لتَشكّل ثوابٌ و عقابٌ أخرويّ على العمل – حتّى و إن ادرج العمل ضمن المستقلّات – بينما لو لم يُعمل المولويّة لظَلَّت الفائدة دنيويّةً و إرشادية بحتة – نظير دواء الطبيب – .

2. لو أشرب المولى مولويته لتحقيق المصلحة في نفس الأمر و الإنشاء أيضاً – إضافة على ملاك المتعلّق – بينما المصلحة في الإرشادية البحتة تكمن في نفس العمل فحسب – نظير دواء الطبيب – .

3. لو ألبسَه – الأمر – ثياب المولويّة لانبعث العبد نحو الفعل بقوة مزيدة، فرغم أنّ العقل يُعدّ محرّكه نحو الامتثال إلا أنّ تدخّل المولى سيُضعف تحرّكه و اشتياقه إلى الامتثال بشكل وسيع، فلا يُعدّ «إعمال المولويّة» عمليّةً عبثيّة أبداً – كما زعمه البعض – بل على الصعيد الأخرويّ سيَتشدّد الثواب و العقاب بنحو أكّد.